

أثر حوكمة البنوك على الأسواق المالية

حالة البنوك الكويتية

أ. د. زينب عوض الله

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة الكويت

المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في المؤسسات المصرفية، أو ما اصطلح على تعريفه اختصاراً باسم «الحوكمة»، والتي أصبحت تحتل أهمية كبيرة في ظل ما يشهده عالم اليوم من تنامي دور أسواق المال وتعظيم أهميتها في الاقتصادات القومية، بما يستتبعه ذلك من ضرورة مراقبة هذا الدور وتقويمه.

ولعل هذا الموضوع يزداد أهمية في دولة الكويت، مع صدور اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته بشأن إنشاء هيئة أسواق المال، وقد أثرت السكوت عن هذا الموضوع، حيث استئنفت في كتابها الخامس عشر من نطاق التطبيق الوحدات الخاضعة للبنك المركزي⁽¹⁾. ذلك أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل أيضاً توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، فالمتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي يمكنه أن يلحظ بوضوح أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.

إن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر من الركائز الأساسية لسلامة عمل الأسواق المالية والاقتصاد ككل، كما أن توفير الممارسات السليمة المتناسبة مع المبادئ التي

(1) عرّف الكتاب الأول من اللائحة التنفيذية المؤسسة المالية أو المصرفية أنها «الأشخاص المرخص لهم أو الوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي أو المؤسسات والشركات الأجنبية المرخص لها من جهة رقابية بممارسة أنشطة الأوراق المالية أو البنوك أو شركات التمويل، أو الجهات الحكومية التي تعمل بأنشطة ذات علاقة بالقطاع المالي أو المصرفي أو الرقابة عليه، ذلك باستثناء المؤسسات المالية التي تعمل لحسابها الخاص».

تتضمنها الحوكمة يساعد في تنظيم إدارة البنوك وعملها. وتوفر الحوكمة هيكلًا منضبطًا و منظماً يضع البنك من خلاله أهدافاً وسبلاً لتحقيقها، وكذلك مراقبة أداء تلك الأهداف، كما تشجع البنك على استخدام موارده بدرجة أكبر وأكثر كفاءة، فضلاً عن تخفيض المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة في المؤسسات المالية و البنوك يعتبر أمراً ضرورياً باتجاه تدعيم وتعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد وضمان تجنب مختلف المخاطر بما فيها المخاطر المالية. ويؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال. كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيعها للشركات التي تقتصر منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، إذ يؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

لقد أظهرت الأزمات المالية عدداً من الحقائق من أهمها تحول البنوك إلى أداء كافة الأعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء، مما أدى إلى تشابك وتعقد أنشطتها وبالتالي ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها، وغياب الحوكمة وما يرتبط بها من شفافية وإفصاح. كما أن التداخل بين مختلف الأدوات والأسواق المالية أضعف من أدوات الرقابة وقلل من فاعليتها، ولم تعد مجالس الإدارات، وهي المسؤولة عن الحوكمة والشفافية، على استعداد لنشر المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، ولم يعد هؤلاء على استعداد للإعلان عن أهداف مؤسساتهم ووسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف، ولا عن كيفية تنظيم العلاقات مع الشركات والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية الأخرى⁽¹⁾، وغابت المحاسبة والمساءلة وتطبيق القوانين والالتزام بها.

(1) من بين أهم العوامل التي فرضت مسألة الحوكمة سيطرة المديرين التنفيذيين على الشركات، واستغلالها لصالحهم بالدرجة الأولى، وذلك إما لغياب فعالية وسيطرة مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معها، والذي عادة ما يكون أعضاءه من كبار المساهمين. وفي هذا الإطار حدثنا آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» عام 1776 عن أنه ليس لنا أن نتوقع من مديري الشركات المساهمة مراقبتها بذات الحماس والمصداقية الذي يراقب بها الشركاء شركاتهم الخاصة، ذلك أن هؤلاء المديرين يقومون بإدارة أموال الغير وليس أموالهم الخاصة. إن غياب المصلحة الخاصة يستتبعه شيوع الإهمال والتفريط بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات الصورية (ملك الغير) بمراجعة الحسابات والفساد المحاسبي، بتواطؤ مكاتب المحاسبة مع الإدارة التنفيذية، بهدف إخفاء انحرافاتها بالتلاعب في الحسابات لتحقيق المكاسب الخاصة.

فبالرغم من أن الحوكمة لا تكتسب الصبغة الإلزامية في كثير من الدول، إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خياراً، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة والتي أصبحت سمة من سمات النظام الرأسمالي، فتطبيق أسس ومبادئ الحوكمة من شأنه إظهار الشركات والمؤسسات عامة والبنوك خاصة، بشكل أكثر شفافية ويزيد من مصداقيتها في أسواق المال. وبصفة عامة تكتسب حوكمة البنوك أهمية متزايدة في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية والتي تكثر فيها الأزمات المالية والاقتصادية، ذلك أن مبادئها تركز على أسس أخلاقية وتضمن لكل أصحاب المصالح حقوقهم وتوجه المؤسسة نحو الالتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات المنظمة لعملها. لذلك كله فإن انتهاج أسلوب الحوكمة وتطبيق معاييرها من شأنه أن يكون درعاً واقياً لها من الأزمات والمخاطر المختلفة، أو على الأقل التضييق من آثارها السلبية. فالالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة وتحمل المسؤولية ضرورة لا بد منها لضمان استمرارية البنك في بيئة دائمة التغير ودائمة التعرض للأزمات.

إن أهم ما يميز نشاط البنوك هو كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، ومن هنا تأتي أهمية توصيف هذه المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

وإن لا ينكر غير مكابر أن من أهم أسباب الأزمة المالية غياب الشفافية وغياب تطبيق ضوابط ومعايير الحوكمة وما نجم عنه من إخلال بأهم مبادئ هذه الأخير، فكيف يمكن للحوكمة أن توفر ملاذاً آمناً للبنوك من الأزمات المالية كي تنعم بالاستقرار المالي؟

هذا ما سنتناوله في الصفحات التالية:

ماهية حوكمة البنوك:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بصورة غير مسبوقة. وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية، شهد القطاع المالي، سواء في الدول النامية

أو المتقدمة، عدة أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها، نجمت عن تزايد المخاطر المصرفية، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بالتداين والائتمان. فممنذ أن وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات⁽¹⁾ بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدول المنظمة، درجت المصارف، وعلى مدار السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، على تطبيق مبادئ الحوكمة. وقد جاء ذلك نتيجة للتطورات المتسارعة في الأسواق المالية وعودة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي، والذي رتب ضغوطا تنافسية متزايدة بين البنوك والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، وما حدث من نمو في الأسواق المالية وتنوع في أدواتها المالية مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، وبما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي. فما يميز نشاط البنوك هو كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها. ومن هنا تأتي أهمية هذه المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها.

تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي:

تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئات والمؤسسات الرقابية⁽²⁾. ويعرفها بنك التسويات الدولية بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين⁽³⁾.

(1) وتختلف البنوك عن باقي الشركات في أن تعثرها أو انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعا وتأثيراً في النظام المالي ذاته مما يكون له أثارا سيئة على النشاط الاقتصادي كله. في حوكمة الشركات انظر بحثنا: حوكمة الشركات، الأبعاد الغائبة، نظرة على الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، المقدم في الحلقة النقاشية بكلية الحقوق - جامعة الكويت حول قانون هيئة أسواق المال واللائحة التنفيذية في 21/3/2016.

(2) وبالطبع تمتد الحوكمة في الجهاز المصرفي لتشمل البنوك العامة والخاصة والمشاركة والأجنبية.

(3) وترتكز على ثلاثة دعائم: السلوك الأخلاقي، تفعيل دور أصحاب المصلحة، وإدارة المخاطر، في هذا الموضوع انظر

محددات الحوكمة في الجهاز المصرفي:

تتمثل محدّدات الحوكمة في الجهاز المصرفي في مجموعتين: تضم المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون. وتشمل المجموعة الثانية الفاعلين الخارجيين، أي المدّعين، وصناديق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، فضلاً عن الإطار القانوني التنظيمي والرقابي. ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، وإنما بأهمية تطبيقها تطبيقاً سليماً، الأمر الذي يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى. وهذا ما يكشف أهمية دور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ولجان المتابعة التي توفر لمجلس الإدارة البيانات والإحصاءات اللازمة عن أداء البنك، وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة، والمساهمين الواجب عليهم متابعة ورقابة الأداء إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال حال حاجة البنك إليها.

مبادئ الحوكمة طبقاً للجنة بازل:

تم تشكيل لجنة بازل⁽¹⁾ في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك للمرة الأولى في 1974 وقد قامت هذه اللجنة بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام 1988، حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك. وفي عام 1997 أصدرت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعتها في عام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها. فمع وقوع الأزمة المالية 1997 ظهرت

محمد حسن يوسف، محدّدات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، القاهرة، يونيو 2007.
(1) وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها مع مرور الوقت، أصبحت ذات قيمة فعلية، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع مبادئ ومعايير المناسبة للرقابة على المصارف مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجديدة في مختلف البلدان، بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات. وجدير بالإشارة أن معظم البنوك المركزي تأخذ بقراراتها وتدرجها ضمن تعليماتها الرقابية.

الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، واتضح أن الأمر يتطلب ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، وأن المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان. ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل. والبدائية كانت عام 2001 بعدما أصدرت لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال، واستمر الباب مفتوحاً لتلقي التعقيبات والملاحظات لتصدر بشكلها النهائي في منتصف عام 2006، على أن يبدأ التطبيق في عام 2007. وجاءت بازل الثالثة لترفع نسبة الموارد الذاتية للبنوك واحتياطياتها بصورة تدريجية وصولاً إلى تنفيذها بشكل نهائي عام 2019.

أهداف لجنة بازل⁽¹⁾:

تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال مقرراتها أساساً إلى:

1. المساعدة في تطوير واستقرار النظام المصرفي الدولي⁽²⁾.
2. وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة⁽³⁾.
3. إيجاد أساليب وآليات للتكيف مع المتغيرات العالمية⁽⁴⁾.
4. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك⁽⁵⁾.

من بازل 1 إلى بازل 3:

بازل 1 وبازل 2:

حددت اتفاقية كفاية رأس المال عام 1988 نسبة 8 ٪ كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف. وجاء اتفاق بازل 2 معدلاً في أساليب

(1) <https://www.bis.org/bcbs/index.htm?m=3%7C14>

لجنة بازل - موقع بنك التسويات الدولية.

(2) خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وتكرار الأزمات المالية.

(3) بإزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي والتي هي أساس المنافسة غير العادلة بين البنوك، كما كان الأمر بالنسبة للبنوك اليابانية المتفوقة على البنوك الأوروبية والأمريكية.

(4) وفي مقدمتها العولمة المالية وتحرر حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المالية لمسيرة الواقع الحديث والمتطور.

(5) وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة والبنوك المركزية.

إدارة المصارف والرقابة عليها. ولم يعتمد معيار كفاية رأس المال على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان لها، على أساس التفرقة بين أنواع المقترضين، بل ارتكز على أساس تنظيمي يعتمد بدرجة أكبر إلى طبيعة المخاطر وقياسها وفقا لظروف السوق. وقد ساعد التقدم التكنولوجي في الاتصالات من ناحية وتقدم الفن المصرفي وتحليل المخاطر من ناحية أخرى إلى إتباع العديد من المصارف أساليب أكثر تقدما وفعالية في إدارة المخاطر، وأصبح من الضروري أن تلاحق معايير كفاية رأس المال هذه التطورات في تكنولوجيا الإدارة المالية للمصارف.

وحرصت اللجنة على معالجة المشكلة الرئيسية للمصارف وهي إدارة المخاطر، وأن يجيء التعديل متضمناً تقديم حوافر للمصارف نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة. وتمثلت المقترحات الجديدة والتي تم الإعلان عنها في يناير 2001 في توسيع قاعدة إطار كفاية رأس المال بهدف:

1. رفع معدلات الأمان وسلامة واستقرار النظام المالي العالمي.
 2. تحقيق العدالة التنافسية وتدعيم التساوي والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.
 3. إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر لم تكن متضمنة من قبل، وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة مستوياتها.
 4. إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق على البنوك بكافة مستوياتها.
- ولضمان تحقيق تلك الأهداف أرست اللجنة عددا من القواعد لتطوير وتنمية دعائمها الثلاث الرئيسية والمتوازية لاحتساب رأس المال طبقا للمعايير المقترحة وذلك على النحو التالي:

• الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وتتضمن المعايير الجديدة عدة بدائل تحل محل

المعايير الموحدة التي تضمنها اتفاق بازل 1988 بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها البنك ويمكن من السيطرة على المخاطر ويتركز التعديل على تحسين أساليب قياس المخاطر⁽¹⁾.

● **الفحص الرقابي لكفاية رأس المال**، أي أحكام ورقابة الأجهزة الرقابية والإشرافية على مخاطر الائتمان للتأكد من أن كل بنك لديه نظم داخلية سليمة لتقدير ملائمة رأس المال ماله بالاعتماد على تقييم مخاطره.

● **انضباط السوق**، من خلال تدعيم عنصر الشفافية والإفصاح من جانب البنوك بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك لذلك تطالب اللجنة الإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملائمة رأس المال.

وعليه، فإن بازل 2 لم تتضمن فقط مخاطر الائتمان بل أخذت في الحسبان مخاطر التشغيل، فضلاً عن أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال، بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصرف والتحقق من الوفاء بها، ومن هنا أضاف اتفاق بازل 2 الدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية، وأخيراً فإن الاستقرار المالي يتطلب انضباطاً في السوق وشفافية كاملة في البيانات التي تصدرها المصارف الأمر الذي تعرضت له الدعامة الثالثة المتحكمة في انضباط السوق.

ثانياً، جاء اتفاق بازل 2 لإضفاء مزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر، فالفكرة الرئيسية لمفهوم المخاطر في بازل 2 هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق فالمصارف من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد هذه المخاطر وذلك مقارنة بالتقدير الجزائي للجنة بازل 1. ومن هنا كان الاتجاه العام في بازل 2 هو حث المصارف على وضع نظم داخلية لتقدير المخاطر وفقاً لاتجاهات السوق.

ثالثاً، جاء اتفاق بازل 2 متجهاً إلى الاستناد بدرجة أكبر إلى تقدير السوق للمخاطر وبالتالي فإنه عمد إلى إلغاء هذا التمييز بين الدول، فالمخاطرة هي للمخاطر، والسوق وحدها هي الأكثر قدرة على تقديرها، واستمراراً مع منطق التقدير الجزائي، فقد كان

(1) الأسلوب المعياري، كأسلوب التقييم الداخلي.

اتفاق بازل 1 يضع معيار كمياً ثابتاً يطبق بشكل عام على كل العمليات، وإذا كان لبساطة المعيار ميزة وخاصة عند بداية إدخال معايير دولية لكفاية رأس المال لأول مرة، فإن هذه البساطة حالت دون مراعاة بيان حجم وطبيعة هذه المخاطر، ومن هنا فقد جاء اتفاق بازل 2 موفراً مزيداً من المرونة أمام المصارف في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديدة.

بازل 3:

جاءت «بازل 3» لتعزيز صلاية المصارف في حال نشوب أزمة مالية جديدة. وقد تضمنت زيادة الحد الأدنى لاحتياطيات المؤسسات المصرفية العالمية. وبما يضمن الاستقرار المالي على المدى الطويل. وقد نصت على تعزيز وزيادة نسبة الموارد الذاتية للبنوك واحتياطياتها، باعتبارها من أهم المعايير المعتمدة لقياس المتانة المالية للمؤسسات المصرفية، حيث رفعت الشريحة الأولى من رؤوس المال التي تشكل احتياطياتها الإجمالية من 2% إلى 4.5% من أصولها، فضلاً عن تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس المال، لمواجهة أزمات محتملة، وهو ما رفع إجمالي الاحتياطي الإجمالية إلى نسبة 7% بدلاً من 2%. كما شجعت لجنة بازل للرقابة المصرفية البنوك الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر من نسبة الـ 7%. وقد بدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات، ابتداءً من 1 يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019. وقد طالبت بعض الدول بضرورة إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9.5 في المائة، بحيث يحقق هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول المعنية منفردة.

وشملت هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة، بهدف تجنّب حدوث انهيار في النظام المصرفي⁽¹⁾. وشددت بنود بازل 3 على

(1) شبيه بما حدث لدى إفلاس مصرف ليمان برانرز (Lehmann Brothers) الأمريكي عام 2008. وقد أكدت قواعد بازل 3 على إجبار المصارف على زيادة الأموال التي تخصصها كبنود احتياطي لسد الثغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو نقص في النقد، مثلما حدث في أزمة الائتمان الأخيرة. وعادة ما يحدث هذا النقص بسبب الديون الهائلة أو الديون المدومة، وهي الديون التي يفشل أصحابها في سدادها للبنوك، ومن ثم يتحمل البنك خسائرها.

أنه في حال أخل أحد البنوك بهذه القواعد، أي انخفضت نسبة الاحتياطي لديه عن 7%، يحق للسلطات المالية أن تمنع البنك من توزيع أرباح على المساهمين، أو منح مكافآت مالية لموظفيه، أو حتى تخفيض رواتبهم. ولكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها⁽¹⁾، أو التقليل من حجم قروضها.

محمل القول، فإن «بازل 3» تعد، من ناحية، أداة تحوطية ضد الأزمات المستقبلية لمواجهة ما قد تتعرض له البنوك من مخاطر مالية، ومن ناحية أخرى، فإنها تشكل عبئاً مالياً يكبل حركة البنوك التي وفقاً للقواعد الجديدة، ستضطر إلى زيادة رأسمالها بما يعادل 3 أضعاف ما كانت ملزمة بتطبيقه، إلا أن طول الفترة الزمنية المسموح بها لتطبيق «بازل 3» والتي تمتد حتى عام 2019 تمنح المصارف الفرصة الكافية لتنظيم أمورهما وإعادة رسم سياساتها المالية وفقاً للمستجدات على الساحة العالمية. فزيادة رأس مال المصارف يعني حمايتها من المخاطر وتعزيز جدارتها الائتمانية وزيادة قدرتها التشغيلية في ظل تبعات الأزمات الاقتصادية⁽²⁾.

مبادئ الحوكمة:

أصدرت لجنة بازل عدة مبادئ توجيهية تستهدف تعزيز معايير الحوكمة في البنوك تتمثل في:

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لما يتولونه من مسؤوليات وأن يكونوا على دراية تامة بماهية الحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، وهم مسؤولون بشكل تام عن أدائه وسلامة موقفه المالي، وعن صياغة إستراتيجية العمل به وأهدافه، وعليهم تجنب تضارب المصالح والابتعاد عن اتخاذ القرارات حال وجودها، فضلاً عن إعادة هيكلة المجلس بصورة دورية. ومن بين واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين، بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك. وينبغي أن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها وبالبيئة التشريعية. وعلى

(1) عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل.

(2) حيث أن المصارف سيكون لديها في حال زادت رأسمالها قدرة على منح الائتمان بشكل أوسع وستصبح أقدر على تعزيز حركة رأس المال لاسيما في ظل الحاجة إلى تطبيق إجراءات من شأنها أن تساهم بضح السيولة في السوق.

مجلس الإدارة تشكيل لجان لمساعدته على أن يكون من بينها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية⁽¹⁾، ولجنة إدارة المخاطر⁽²⁾، ولجنة الأجور⁽³⁾.

المبدأ الثاني: يجب أن يراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل، أخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، وعليه التأكد من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح⁽⁴⁾، فضلاً عن توفير الحماية للملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة رسم حدود واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأعضائه وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين، وأن يضع هيكلًا إداريًا يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

المبدأ الرابع: يجب على مجلس الإدارة التأكد من توافر مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسؤولون بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعماله، وأن تتم أنشطة البنك وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة التعهد باستقلال مراقبي الحسابات وموظفي الرقابة الداخلية⁽⁵⁾. كما يجب على الإدارة العليا للبنك أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل. وعلى كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف

(1) وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وأن تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم.

(2) تضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر.

(3) التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسؤولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجية البنك.

(4) مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة.

(5) باعتبارها جوهرية لحوكمة المصارف وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك.

المالي للبنك في جميع جوانبه⁽¹⁾.

المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل، وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأداء البنك في الأجل الطويل.

المبدأ السابع: يعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، وينبغي أن يكون الإفصاح دقيقاً وفي الوقت المناسب من خلال موقع البنك على الإنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية⁽²⁾.

المبدأ الثامن: يجب أن يتفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، وما يمكن أن يتعرض له من مخاطر قانونية جراء تقديم خدماته لعملائه⁽³⁾.

أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على الأسواق المالية⁽⁴⁾:

كشفت الأزمة المالية⁽⁵⁾ عن عدد من الحقائق من أهمها تحول البنوك إلى أداء كافة

(1) وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة وأن يشاركون في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.

(2) ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.

(3) بشكل غير مباشر، عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون الخدمات والأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر.

(4) مقدم وهيبية، احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية، الجزائر، ريغ خرؤم
(5) وانهيار وإفلاس مؤسسة الانحار والإقراض الأمريكية عام 1994، بخسارة قدرت بمبلغ 179 مليار دولار، والأزمة التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا عام 1997، وأدت ليس فقط إلى إفلاس بعض الشركات، وإنما إلى انهيار اقتصاديات الدول ذاتها ومن ضحايا الفساد الإداري انهيار وإفلاس شركة إنرون للطاقة، التي تعمل في مجال توزيع الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلى جانب انهيار وإفلاس شركة وورلد كوم للاتصالات، ثاني أكبر شركة في هذا المجال، ولها سبعون فرعاً في نحو 65 دولة، وهكذا توالى سلسلة الانهيارات للعديد من الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال، فإنه في عام 1997 انهارت وأفلست 82 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ رأسمالها نحو 17.2 مليار دولار، ثم ارتفع العدد عام 2000 ليصل إلى 176 شركة برأسمال يقدر بنحو 94 مليارات. المزيد من التفصيل انظر محاضراتنا المطبوعة، الأزمة المالية وتداعياتها على الدول النامية، محاضرات أقيمت في معهد النقل الدولي واللوجستيات، فرع القاهرة، قسم الدراسات العليا لطلبة الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة، 2008.

الأعمال المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وبيع وشراء. وقد أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها وضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الشفافية وعدم احترام قوانين الإفصاح. هذا التداخل أضعف من أدوات الرقابة وحد من فاعليتها، ولم تعد مجالس الإدارات، وهي المسؤولة عن الحوكمة والشفافية، على استعداد لإتاحة المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، ولم يعد هؤلاء على استعداد للإعلان عن أهداف مؤسساتهم ووسائل وأدوات تحقيقها، ولا عن كيفية تنظيم العلاقات مع الشركات والمؤسسات المختلفة، وغابت عنهم حدود تحمل المسؤولية وكيفية تطبيق القوانين أو الالتزام بها.

وكانت قد سبقت الأزمة المالية انخفاض سعر الفائدة إلى أقل من 1%، وما تبعها من أزمة توريق الديون (وهي الديون المرتبطة بالرهون العقارية)، مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية. ومع أزمة التوريق توسعت البنوك في تقديم القروض الأقل جودة، بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض⁽¹⁾. وقد ساعد على تفاقم هذه الأوضاع عدة عوامل نذكر منها:

1. شبه غياب للرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي.
2. المضاربة، المحمومة في أسواق الأوراق المالية والبورصات.
3. استخدام أدوات مالية مبتكرة⁽²⁾ والمتاجرة في المخاطر.
4. فساد الإدارة العليا في كثير من هذه المؤسسات، مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية، الأمر الذي أفرز الفوضى في الجهاز المصرفي بأكمله.
5. بعد المصارف الأمريكية عن أهم مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها.

(1) عدم الالتزام غير المسئول، بل المتعمد من قبل الاحتياطي الفيدرالي، أي البنك المركزي، الأمريكي في القيام بواجباته الإشرافية والرقابية والتفتيشية، نتج عنه الأزمة المالية الحادة، والتي امتدت إلى الدول الأوروبية، ودول جنوب شرق آسيا، واليابان، والصين، ثم الدول النامية، وكادت أن تنذر بكساد عالمي يصغر أمامه تماما الكساد العالمي العظيم في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي بعد أن أصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس.

(2) وهي المشتقات: المستقبلات، والخيارات والتحوطات ضد تغيير سعر الفائدة.

6. غياب السلوك الأخلاقي في المعاملات.
 7. غياب ضابطي الشفافية و الإفصاح في البنوك الأمريكية.
 8. التصرفات اللامسئولة من قبل الإدارة في البنوك و ضياع حقوق المساهمين.
 9. ازدياد عدد البنوك اضعف المعلومات الشخصية و المالية المطلوبة مما انعكس على جودة المعلومات.
 10. الإقراض دون النظر إلى قدرة المقترض على السداد.
 11. ضعف النظام الرقابي خصوصا فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية، وضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة للمقترض الواحد ونسبتها من رأس مال المصرف.
- مجمل القول، فإن غياب الشفافية وغياب تطبيق ضوابط ومعايير الحوكمة وما نجم عنه من إخلال بأهم مبادئ هذه الأخيرة لضمان الإدارة الفعالة والسليمة في البنوك، واحترام قوانين الإفصاح، وكذا وضع معالم واضحة لحدود ومسؤوليات مجلس الإدارة في البنوك ووضع هيكل إداري يحدد المسؤوليات ويحدد المهام بدقة، هو السبب الرئيسي لما عرفته الأسواق النقدية والمالية من أزمات.
- وهكذا اتضح أن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر من الركائز الأساسية لسلامة عمل الأسواق المالية والاقتصاد ككل، كما أن توفير الممارسات السليمة المتناسبة مع المبادئ التي تتضمنها الحوكمة يساعد في تنظيم إدارة البنك وعمله وتشجعه على استخدام موارده بدرجة أكبر وأكثر كفاءة. وظهر جلياً ما يترتب على حوكمة البنوك من نتائج إيجابية كزيادة فرص التمويل، وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، فضلاً عن تشجيع الشركات طالبة القروض على تطبيق هذه القواعد⁽¹⁾، فضلاً عن تعزيز مكانة البنوك وضمان تجنب مختلف المخاطر، وبصفة خاصة المخاطر المالية.

(1) والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، حيث يؤدي تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

الإطار المؤسسي لحوكمة البنوك:

لا تكتمل الركائز الأساسية للحوكمة إلا بإحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، إذ لا يتوقف نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضاً بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى. فالحوكمة المؤسسية نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك. ويلعب البنك المركزي دوراً هاماً في هذا الإطار، حيث تفرض عليه مسؤولياته الإشرافية خلق آليات عملها وضمنان تطبيقها.

فمن ناحية، يقع على البنك المركزي، باعتباره أعلى سلطة تنظيمية في الجهاز المصرفي، بناء الإطار المؤسسي للحوكمة وإدارة المخاطر وبما يحفظ ثقة المتعاملين في القطاع المصرفي، وبناء مؤسسات مالية قادرة على تقديم خدمات مالية آمنة ذات معايير ائتمانية جيدة، وتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر والسياسات ذات الصلة. لذلك فإن مهمة الإشراف على البنوك يمكن النظر لها على أنها مراقبة و تقييم تقوية عملية إدارة المخاطر التي تؤديها البنوك، وتحديد مسؤوليات مختلف الأطراف.

وثانياً، يلعب المساهمون دوراً هاماً في تقرير حوكمة البنوك، وذلك من خلال انتخاب مجالس الإدارة وبما يسمح للمساهمين بتحديد توجه البنك، وباعتبار أن مسؤوليات الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة ليست فقط تجاه حملة الأسهم بل أيضاً تجاه المودعين، الأمر الذي يلقي بمسؤولية خاصة على أعضاء مجالس إدارة البنوك.

ثالثاً، ضرورة وضع إطار واضح من السياسات والأهداف في كافة المجالات التي يجب أن تعمل الإدارة في نطاقها وهذه السياسات تغطي السياسات الخاصة بالأفراد والنظام المالي الأساسي، فضلاً عن ضرورة تحديد الأهداف والاستراتيجيات طويلة الأجل وخطط العمل في الأجلين المتوسط والقصير.

رابعاً، إن السلامة المالية وأداء النظام المصرفي يعتمد في نهاية الأمر على مجالس الإدارة وعلى الإدارة العليا للبنوك، والمركز الاستراتيجي للبنك وكيفية إدارة المخاطر، وكفاية النظم للتعرف على شكل المخاطرة ومراقبتها وإدارتها. لذلك فالأمر يقتضي تقوية مساءلة أعضاء مجلس الإدارة، ومهمة مجلس الإدارة في جانب إدارة المخاطر تتمثل في التعامل مع المخاطر الاستراتيجية، والتي تؤثر في السياسات الرئيسية.

خامساً، ترتبط أي عمليات للبنوك والمؤسسات المالية بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع والمتمثلة في المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر المعاملات، والمخاطر القانونية. وعلى مجلس الإدارة أن يعي أن علاج أي نوع من المخاطر ينبغي أن يبدأ بتحليل منظم لعنصرين هامين هما عنصري الاحتمالات والآثار؛ الاحتمالات بمعنى انتظار وترقب وقوع الحدث، والآثار بمعنى الضرر الذي ينتج في حال حدوث الاحتمال فضلاً عن مهمة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر كما أشرنا.

حوكمة البنوك الكويتية:

مع استعداد البنوك العاملة في السوق المصرفية الكويتية لتطبيق مبادئ الحوكمة والتي أقرتها «بازل 3» يرى البعض أن الأسس التي ستطبقها البنوك بمقتضى تعليمات بنك الكويت المركزي سوف تسهم في الارتقاء بالأداء والرقابة ومن ثم تؤثر إيجاباً على القطاع المصرفي بينما يحذر آخرون من الأثر السلبي لتلك القواعد والتعليمات.

بنية القطاع المصرفي الكويتي⁽¹⁾:

يبلغ عدد المصارف العاملة في الكويت 23 مصرفاً⁽²⁾، تشمل 11 بنكا كويتياً و12

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: اتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث.

(2) بنك الكويت المركزي هو بنك الدولة المركزي، وأما ما يعرف ببنك الائتمان الكويتي فلا يدخل في النظام المصرفي ولا يخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، فهو مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان طبقاً للمرسوم رقم 81 لسنة 2007 ويصدر النظام الأساسي بقرار من وزير الدولة لشؤون الإسكان. وقد تأسس بنك الائتمان بالقانون رقم 40 لسنة 1960 ليقوم بتسيير الائتمان العقاري والصناعي والزراعي للمواطنين، بالإضافة إلى إقراض موظفي الدولة بضمن رواتبهم أو مكافأتهم. وفي عام 1965 صدر القانون رقم 30 بإنشاء "بنك التسليف والإيداع". وبتاريخ 17-12-1995 قرر مجلس الإدارة وقف نشاط الإيداع بكافة أشكاله ووقف احتساب الفوائد على حسابات الإيداع اعتباراً من نهاية يوم عمل 31/12/1995، وهذا وقد عدل اسم بنك التسليف والإيداع ليكون بنك الائتمان الكويتي بصور المرسوم بقانون رقم 1 لسنة 2014. وأما بنك الكويت الصناعي فهو شركة مساهمة كويتية مغلقة أنشئ أواخر عام 1973 بمبادرة من حكومة دولة الكويت، وهو بنك متخصص يهدف إلى دعم وتشجيع الصناعة في الكويت. تمثلت مشاركة الحكومة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويمثل القطاع الخاص عدد من المصارف الكويتية، وشركات كبرى في القطاع الصناعي وعدد من شركات الاستثمار المحلية، ويعتبر إنشاء بنك الكويت الصناعي نقلة نوعية متقدمة لدولة الكويت في تشجيع ودعم النشاط الصناعي، فقد كان أول مصرف متخصص لتمويل ودعم التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. انظر كل من موقع:

بنك الائتمان الكويتي <http://www.kcb.gov.kw/>

بنك الكويت الصناعي <http://www.ibkuwt.com/ibk/web/ar>

فرعاً لبنوك أجنبية⁽¹⁾، فضلاً عن 353 فرعاً داخلياً للمصارف الكويتية المحلية⁽²⁾. ويتميز القطاع المصرفي في الكويت بنسبة تركيز عالية حيث تدير أكبر 5 مصارف كويتية أكثر من 95% من مجموع موجودات وودائع القطاع، ولديها حوالي 89% من القروض، كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف كويتية حوالي 80% من مجمل موجودات القطاع و79% من مجمل القروض⁽³⁾.

وتظهر البيانات المتاحة الارتفاع الكبير في موجودات القطاع المصرفي الكويتي خلال السنوات القليلة الماضية، فقد زادت تلك الموجودات من حوالي 146 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 187 مليار بنهاية الفصل الثالث من عام 2014 (أي بزيادة 28.2%). كما زادت الودائع من حوالي 90 مليار دولار إلى حوالي 127 مليار (أي بزيادة 41.1%)، أما مجمل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت من حوالي 94.7 مليار دولار إلى حوالي 113 مليار (أي بزيادة 19.3%). كما ارتفع رأسمال المصارف الكويتية المحلية من حوالي 17.1 مليار دولار إلى حوالي 27 مليار دولار (بزيادة 56.6%)⁽⁴⁾. وارتفع الرصيد الإجمالي للموجودات الأجنبية للمصارف المحلية بنسبة 9% ليصل إلى حوالي 10.96 مليار دينار (حوالي 38 مليار دولار) في نهاية السنة المالية 2013/2014 مقابل 10.06 مليار دينار (حوالي 34.86 مليار دولار) في نهاية السنة

(1) وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف محلية، مشتركة وأجنبية. فوفقاً لموقع بنك الكويت المركزي الإلكتروني ومواقع البنوك الإلكترونية العاملة في دولة الكويت، يوجد 12 فرعاً لبنوك أجنبية و 11 بنكا كويتيا تجارياً. وجدير بالإشارة أن عدد المصارف الإسلامية يبلغ في الكويت حالياً خمسة، وهي البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك بوبيان، بنك وربة، وبيت التمويل الكويتي. كما قررت الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي في أكتوبر 2014 التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية ليكون بذلك سادس مصرف يعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية. انظر كل من موقع البنوك الأجنبية <http://www.cbk.gov.kw/ar/supervision/financial-units/foreign-banks.jsp> وموقع البنوك الكويتية <http://www.cbk.gov.kw/ar/supervision/financial-units/kuwaiti-banks.jsp> على موقع بنك الكويت المركزي.

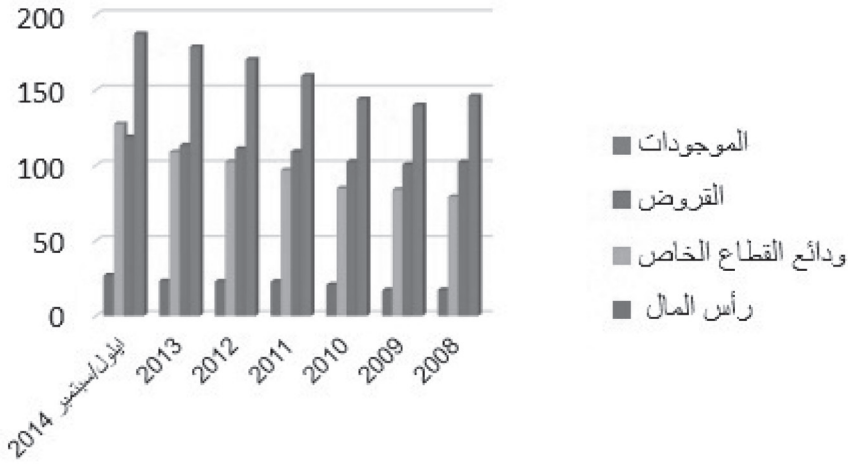
(2) ويمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، يساهم بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتنتشر فروع المصارف الكويتية في عدد كبير من دول العالم. ويعمل في المصارف الكويتية أكثر من 50% من القوة العاملة في القطاع الخاص الكويتي. ويعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريباً للموارد البشرية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا.

(3) الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي <http://www.cbk.gov.kw/ar/index.jsp> واتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث. <http://www.uabonline.org/ar>

(4) الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

المالية السابقة. وجاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كل من ودائع المصارف المحلية لدى المصارف الأجنبية (بنسبة 12.7%)، والاستثمارات الأجنبية للمصارف المحلية (بنسبة 4.7%)، والموجودات الأجنبية الأخرى (بنسبة 8.1%)، ورصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة لغير المقيمين (بنسبة 2.6%). في المقابل، ارتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على المصارف المحلية بنسبة 19.4%، لتصل إلى نحو 3.88 مليار دينار (13.48 مليار دولار) بنهاية السنة المالية 2014/2013 مقابل نحو 3.25 مليار دينار (11.26 مليار دولار) في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أرصدة الودائع من المصارف غير المقيمة (بنسبة 26.5%)، وارتفاع أرصدة الودائع الأخرى من غير المقيمين (بنسبة 4.3%)، وارتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى (بنسبة 22.6%). انظر رسم بياني (1) (1).

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الكويتي (مليار دولار)



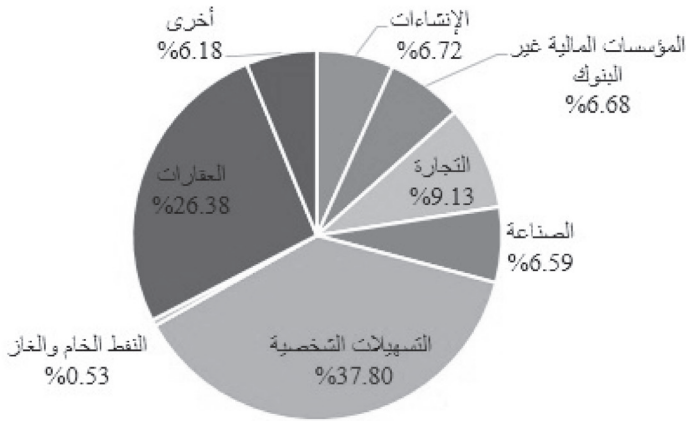
المصدر: بنك الكويت المركزي.

وبالنسبة للسيولة، انخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الموجودات من 64.9% عام 2008 إلى 60.6% في نهاية الفصل الثالث من عام 2014، وانخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص من 119.8% إلى 89%

(1) ومصدره الموقع الإلكتروني لاتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث.

خلال الفترة نفسها، ويبرز الانخفاض في هذين المؤشرين سعي المصارف الكويتية إلى خفض معدلات الإقراض لديها لخفض مخاطر السيولة، كما يُظهر تطور معدل الرسملة من 11.7% عام 2008 إلى 14.3% في نهاية الفصل الثالث من عام 2014 دعم المصارف الكويتية لقواعدها الرأسمالية، كما أشار بيان بعثة صندوق النقد الدولي إلى الكويت مؤخراً إلى أن المصارف الكويتية تتمتع بمعدلات رسملة عالية وتحقق أرباح مستقرة، مما يعكس الرقابة الشديدة لبنك الكويت المركزي، فبلغت نسبة كفاية رأس المال للمصارف مجتمعة حوالي 18.3%، وتراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى نحو 3.5% من إجمالي محفظة القروض⁽¹⁾. انظر رسم بياني (2)⁽²⁾.

رسم بياني 2: توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف المحلية للقطاعات الاقتصادية (%)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتظهر البيانات أن التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية بلغت خلال السنة المالية 2013/2014 حوالي 102.39 مليار دولار مقارنة بحوالي 94.7 مليار دولار في نهاية السنة المالية السابقة (2012/2013)، وقد جاءت هذه الزيادة لارتفاع أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنسبة 12.4%)، وقطاع الصناعة (بنسبة 1.6%)، وقطاع التجارة (بنسبة 14.8%)

(1) اتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث.

(2) مصدره، الموقع الإلكتروني لاتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث.

وقطاع العقارات (بنسبة 6.3%) وقطاع الإنشاء (بنسبة 5.0%) وقطاع النفط الخام والغاز (بنسبة 71.1%). في المقابل تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاع المؤسسات المالية غير المصارف بنسبة 18.4% (.). وجدير بالإشارة إلى أن التسهيلات الشخصية تحصل على النسبة الأكبر من الائتمان المقدم من المصارف الكويتية لقطاعات الاقتصاد الأساسية، يليها قطاع العقارات، فقطاع التجارة، فقطاع الإنشاءات، فقطاع المؤسسات المالية غير البنوك، فقطاع الصناعة، وأخيراً فقطاع النفط الخام والغاز⁽¹⁾.

تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة:

بهدف تطوير العمل المصرفي في الكويت، قام بنك الكويت المركزي بتطوير إطار العمل التنظيمي والتشريعي للمعاملات المالية والمصرفية، وتحديث سياساته الإشرافية وبرامجه واتخاذ التدابير اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل «بازل 3»، وذلك من خلال وضع مجموعة من الضوابط التي من شأنها تحسين جودة رأس المال، وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة وتعزيز درجة الاستقرار في الموارد المالية، بالإضافة إلى معايير تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة تلك المخاطر.

وانطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، وفي إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل 3، اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي هيكل رأس المال الرقابي لمعيار كفاية رأس المال «بازل 3» والمرحلة الانتقالية لتطبيقه⁽²⁾، وحدد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى 13% يتم تطبيقها على مراحل بين عامي 2014 و2016. وجاء تحديد هذه النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي أظهرت قدرة البنوك الكويتية على استيفاء متطلبات كفاية رأس المال⁽³⁾.

(1) الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

(2) طبقاً لتصرّيات محافظ بنك الكويت المركزي.

(3) قام بها البنك المركزي بالتعاون مع إحدى الجهات الاستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، انظر اتحاد

المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث. لم يذكر الموقع اسم هذه الجهة.

وفي هذا الإطار تم إصدار تعليماته في شأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية⁽¹⁾، لتحل محل التعليمات الصادرة عن البنك بتاريخ 3 مايو 2004 (مبادئ الإدارة السليمة للبنوك والمؤسسات المالية). وجاءت التعليمات الجديدة مراعية الدروس المستفادة من الأزمات المالية العالمية، وما صدر من معايير حوكمة جديدة في هذا الشأن، وبصفة خاصة الورقة الصادرة عن لجنة (بازل) للرقابة المصرفية في أكتوبر 2010 حول (مبادئ تعزيز الحوكمة)، والمبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي بشأن نظم المكافآت، والتوصيات الواردة في تقرير فريق عمل البنك الدولي حول تقييم معايير الحوكمة في البنوك الكويتية الصادر في أواخر عام 2010 والذي تم بناء على تكليف من بنك الكويت المركزي⁽²⁾. وقد دخلت التعليمات الجديدة حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2013.

وقد راعت هذه التعليمات هيكل القطاع المصرفي الكويتي، والسمات الأساسية للاقتصاد ودرجة اندماجه مع الاقتصاد العالمي، وغير ذلك من العوامل التي من شأنها التأكيد على أهمية وضرورة موضوع الحوكمة في البنوك الكويتية، وبما يضمن تحسين البيئة التشغيلية للبنوك وتعزيز أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة. وجاءت مواكبة للتطور في معايير الحوكمة على المستوى الدولي، وهي تمثل الحد الأدنى من معايير الحوكمة لما يجب أن تطبقه البنوك الكويتية، وركيزة أساسية لترسيخ الثقة بالقطاع المصرفي، على الصعيدين المحلي والدولي.

ففي إطار حرصه على تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3) وما تضمنته من مبادئ توجيهية، بادر بنك الكويت المركزي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها، ولتظل الكويت في طليعة الدول التي تطبق أفضل معايير الرقابة المصرفية الدولية. وقد جاءت

(1) "التعليمات الرقابية على البنوك التقليدية" وتتضمن ثلاثة أبواب. الباب الأول والثاني ويضمّان 37 كتاب بشأن القواعد والتعليمات، ويحدد الباب الثالث البيانات والإحصاءات التي تقدمها البنوك المحلية للبنك المركزي بصفة دورية. الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي

<http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-regulations-and-instructions/instructions-to-conventional-banks.jsp>

(2) وطبقاً لما يرى العديد من المصرفيين أن البنوك الكويتية لديها توجه قوي نحو كفاية رأس المال وجميع الإجراءات والقوانين التي يقرها البنك المركزي، لذلك فهم لا يرون أن هناك إشكالية أو عراقيل تحول دون تطبيق "بازل 3"، لاسيما وأن البنوك الكويتية تعد من أوائل من طبق "بازل 2" في الشرق الأوسط.

هذه التعليمات مسترشدة بدراسة الأثر الكمي⁽¹⁾ وما أسفرت عنه من نتائج لتطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل 3) على البنوك الكويتية، وأخذاً في الاعتبار مراحل التطبيق في بازل (3)، وكذلك التوجه العالمي من جانب البنوك المركزية في الدول الأخرى بشأن تطبيق هذا المعيار. وجاءت محاورها الرئيسية متضمنة ما يلي:

1. أهمية الدور المنوط بمجلس الإدارات ومسؤولياته تجاه البنك، بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية، وتطوير معايير الحوكمة بصفة مستمرة، والمشاركة الفعالة في تنظيم البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والأطراف الأخرى المعنية، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها وتعزيز نظم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي.

2. ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة.

3. أهمية اضطلاع أعضاء مجلس الإدارة بدورهم في ترسيخ الثقة في إدارة البنك، ومراعاة أثر المخاطر على مصالح المودعين والاستقرار المالي للبنك بشكل خاص والقطاع المصرفي بشكل عام، وألا ينحصر دوره في مفهوم الربحية بل يمتد ليشمل أثر المخاطر على مصالح المودعين وعلى الاستقرار المالي. وكذلك تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة والإشراف الفعال على الإدارة التنفيذية من خلال تشكيل مجموعة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بهدف تعزيز فاعلية الرقابة.

4. ضرورة أن يتوافر لدى أعضاء مجلس الإدارة الخبرات اللازمة في مجال العمل المصرفي والمالي، مع ضرورة تنمية خبراتهم لمواكبة التطورات المصرفية والمالية بشكل مستمر.

5. تطوير نظم وسياسات المكافآت وربطها بأداء البنك والمدى الزمني للمخاطر.

6. توسيع وتعزيز معايير الإفصاح وشفافية الهياكل القانونية والتنظيمية للبنوك ومجموعاتها بما يسمح بسهولة إدارة المخاطر.

(1) طبقاً لتصريحات محافظ بنك الكويت المركزي أظهرت نتائج دراسة الأثر الكمي قدرة البنوك على استيفاء متطلبات معيار كفاية رأس المال (بازل 3) رغم ما يتطلبه تطبيق هذا المعيار من متطلبات إضافية في رأس المال الرقابي وأنه نظراً لاحتفاظ البنوك بمعدلات عالية لكفاية رأس المال (بازل 2) بناء على السياسات التحوطية التي يطبقها البنك المركزي في إطار المنهجية المتدرجة في تطبيق ضوابط العمل المصرفي.

7. أهمية القيم السلوكية كأحد المحاور المهمة لمعايير الحوكمة.
8. تطوير المعايير المهنية التي تعزز نزاهة البنك، من خلال تحديد سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح والأطراف ذات العلاقة، والسرية المصرفية، إضافة إلى مسؤولية مجالس الإدارات في حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف من أصحاب المصالح، وضمان حماية حقوق الأقلية.
9. القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي، والتي ألزمت البنوك المحلية طبقاً للتعميم الصادر بتاريخ 2008/12/4 بالاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع عملائها بالدينار الكويتي (وباستبعاد الودائع بالدينار الكويتي التي تتلقاها البنوك من الهيئات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية في إطار برنامج تمويل شركات الاستثمار لمعالجة أوضاع السيولة لديها)، وإلزام البنوك التي تتجاوز تلك الحدود بمبررات عدم قدرتها وضرورة وضع برنامج زمني يوضح الإجراءات التي ستتخذها لمواءمة أوضاعها بشكل تدريجي للوصول لهذه النسبة.
10. وضع قواعد جديدة بشأن الحدود القصوى للتركز الائتماني التي تلتزم بها البنوك المحلية وشركات الاستثمار، بهدف توزيع المخاطر الائتمانية، وأوجب ألا يزيد إجمالي الالتزامات الائتمانية للعميل الواحد تجاه البنك أو شركة الاستثمار عن 15% من قاعدة رأس المال.
11. وضع الضوابط بشأن شراء البنوك لأسهمها وإلزامها بالحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي.
12. اعتماد تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (3) بتاريخ 2014/6/24، بهدف تحسين جودة رأس المال، وزيادة نسبة رأس المال الرقابي، وتحسين إدارة المخاطر، بما يساعد البنوك على امتصاص الخسائر وزيادة قدراتها في مواجهة الصدمات، بالإضافة إلى إدخال تعديلات أساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية. وقد ألزمت البنوك برفع الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال إلى 13%.
13. راعت تعليمات المركزي، بشأن البيانات المعدة لأغراض أسواق الأوراق المالية المدرجة فيها أسهم البنك، متطلبات لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، وقرارها

بالإزام الشركات المدرجة في السوق بتقديم معلومات ربع سنوية، فألزمت البنوك بضرورة موافاة البنك المركزي بنسخة من البيانات قبل أسبوع على الأقل من تاريخ تقديمها إلى سوق الكويت للأوراق المالية، إضافة إلى إلزام البنوك التي تقوم بإدراج أسهمها في أسواق المال الخارجية بضرورة إحاطة المركزي مسبقاً عند اتخاذ مجالس الإدارات قراراتها بالإدراج.

14. ما جاء بالمرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2009 ولائحته التنفيذية بشأن تعزيز الاستقرار المالي بدولة الكويت من متطلبات لضمان العجز في مخصصات التسهيلات الائتمانية والتمويل وضمان الانخفاض في محفظتي الاستثمارات المالية والعقارية.

ما الذي يعيق حوكمة البنوك الكويتية؟

سمحت إرشادات بازل (3) بتطبيق معيار نسبة كفاية رأس المال على مراحل زمنية تبدأ من 1 / 1 / 2013 إلى 1 / 1 / 2019 لإعطاء مهلة للبنوك للتركيم التدريجي لرأس المال، كماً ونوعاً، تجنباً لحدوث انكماش ائتماني ومراعاة ما يمكن أن يسببه الالتزام بالضوابط الجديدة لكثير من البنوك العالمية خلال الفترة الانتقالية. وكان بنك الكويت المركزي قد اعتمد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى 13% تم تطبيقها على مراحل زمنية⁽¹⁾، حرصاً على أن تظل كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية بالمعدلات التي تعزز قدراتها التنافسية مع البنوك الأخرى، ودعماً لها لمواجهة الطلب على القروض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد.

وبالطبع لا ينكر غير مكابر أن حوكمة البنوك سوف تمكنها من التغلب على الأزمات المالية بأقل خسائر ممكنة خصوصاً في ظل ما يمر به الاقتصاد الكويتي حالياً من أزمات⁽²⁾، إذ سترفع من قدرتها على منح التمويل، حيث تسود الشفافية وتقل

(1) على النحو التالي: في بداية عام 2014 تطبق نسبة 12% وفي بداية 2015 نسبة 12.5% وفي بداية عام 2016 نسبة 13%.

(2) حيث فرضت تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها في 12 عاماً واقعا اقتصاديا وماليا مغابرا على العديد من قطاعات الاقتصاد الكويتي، وعلى رأسها القطاع المصرفي الذي يواجه العديد من التحديات في البيئة التشغيلية من حيث تباطؤ الائتمان وتراجع حاد في قيمة الرهون، بالإضافة إلى تراجع وتيرة نمو الودائع الحكومية.

المخاطر وتزيد الأرباح، إلا أن تطبيقها يفرض كثيراً من القيود بما تتطلبه من تكاليف على البنوك نظراً لما تقتضيه عملية إعادة الهيكلة، وبما قد يخفض من معدلات العائد على حقوق الملكية ومن ثم التأثير سلباً على المحافظ الائتمانية لديها.

أولاً: ينبغي الإشارة إلى أن نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي لا يتوقف فقط على وضع القواعد الرقابية، ولكن بقدرة البنك المركزي على رقابة تطبيقها، واستعداد إدارة البنوك وقدرتها على التطبيق.

ثانياً: قد تمثل نقص الخبرات أكبر المشكلات التي ستواجه البنوك بسبب عدم توافر الخبرات الوطنية.

ثالثاً: ما تفرضه معايير بازل 3 من قيود على استثمارات البنوك في الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات المالية.

رابعاً: في إطار متطلبات تطبيق معايير بازل 3 وتعليمات بنك الكويت المركزي قد تلجأ البنوك إلى سوق الاقتراض بتكلفة مرتفعة⁽¹⁾ فضلاً عن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها، الأمر الذي يشكل ضغطاً على ميزانياتها وينذر بتخفيض توزيعاتها النقدية على المساهمين، حيث تلزم تلك المعايير البنوك الكويتية برفع رؤوس أموالها واللجوء إلى إصدار أدوات دين مثل السندات والصكوك، في الوقت الذي يشهد فيه سوق الدين زيادة كبيرة في تكلفة التمويل وارتفاع العوائد، وهو ما واجهته العديد من البنوك⁽²⁾.

خامساً: تزامم البنوك الكويتية لدخول سوق السندات لأجل استيفاء المتطلبات التنظيمية والتي بها معدل كفاية رأسمالها أقل مما يفرضه بنك الكويت المركزي سيرتبت صعوبات جمة في ظل تدهور أسعار النفط وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

(1) في ظل ما تفرضه المعايير المحددة من قبل بنك الكويت المركزي والتي هي أعلى من المعايير العالمية طبقاً لبازل 3 من حيث الاحتفاظ برأسمال عالي الجودة يعادل 13% من أصولها عالية المخاطر في وقت تصل فيه المعايير العالمية إلى مستويات 9.5% وهو ما يضطرها إلى إصدار سندات بتكلفة اقتراض أعلى، في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض لتمويل عجز الميزانية.

(2) مثل بنك الكويت الوطني وبنك برقان. وطبقاً «رويترز» قفز العائد على سندات بنك برقان من 7.25% في سبتمبر 2014 إلى 11.525% في فبراير الماضي، كذلك ارتفع عائد سندات بنك الكويت الوطني (أكبر البنوك الكويتية من حيث الأصول) من 5.75% في أبريل 2015 لتبلغ 5.92% في مطلع 2016 لتبلغ نحو 7.27% مع نهاية يناير الماضي.

سادساً: يفرض معيار تغطية السيولة، المطبق من جانب بنك الكويت المركزي طبقاً لاشتراطات بازل 3، على البنوك ضرورة الاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات الخارجة لفترة 30 يوماً حال التعرض لضغوط شديدة، الأمر الذي سيخفض حتماً من ربحيتها.

سابعاً: انخفاض حجم الودائع الحكومية لتبلغ 5.87 مليارات دينار نهاية عام 2015 الماضي وبزيادة 600 مليون دينار فقط عن نهاية عام 2014. فضلاً عن انخفاض حجم الائتمان الذي بلغ بنهاية العام 2015 نحو 33.2 مليار دينار والناجم عن تشديد القيود على القروض الاستهلاكية.

ثامناً: رفع البنك المركزي حجم المخصصات اللازم على البنوك تجنيبها من التوزيعات النقدية المستقبلية⁽¹⁾.

تاسعاً: يأتي تباطؤ معدل نمو الإقراض المتوقع، بسبب ارتفاع تكلفته، كأحد أبرز التحديات في ظل توقعات رفع أسعار الفائدة خلال هذا العام 2016، والتزام البنوك بزيادة نسبة تغطية الرهون مقابل القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى نسب تصل إلى 300%.

(1) وهو ما يخيف المساهمون، حيث يبلغ متوسط توزيعات البنوك الكويتية نحو 50% من صافي أرباحها.

الخاتمة:

يعد وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل الأسواق المالية والاقتصاد بصفة عامة، ذلك أن توفير الممارسات السليمة المتناسبة مع المبادئ التي تتضمنها الحوكمة يساعد في تنظيم إدارة البنك وعمله، إذ توفر الحوكمة هيكلًا منضبطًا ومنظمًا يحدد البنك من خلاله أهدافًا وسبلًا لتحقيقها، فضلاً عن مراقبة الأداء وتشجيع البنك على استخدام موارده بدرجة أكبر وأكثر كفاءة. لقد بات واضحاً قيام البنوك بتقديم كافة الخدمات المالية من مضاربة واستثمار وإقراض وغيرها، مما أدى ذلك إلى تشابك وتعقد أنشطتها وبالتالي ضعف إمكانيات الرقابة الفعالة عليها وغياب الحوكمة وما يرتبط بها من شفافية وإفصاح.

كما أن التداخل بين مختلف الأدوات والأسواق المالية أضعف من أدوات الرقابة وقلل من فاعليتها، وأدى إلى غياب معايير المسؤولية والمساءلة وكيفية تطبيق القوانين أو الالتزام بها. وكان لغياب الشفافية وغياب تطبيق ضوابط ومعايير الحوكمة، وما نجم عنه من إخلال بأهم مبادئ هذه الأخيرة، أحد أهم أسباب الأزمة المالية. وإن تعتمد الحوكمة في المصارف على مبادئ أساسية تؤكد أهمية الشفافية لضمان الإدارة الفعالة والسليمة في البنوك، واحترام قوانين الإفصاح، ووضع معالم واضحة لحدود ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في البنوك، ووضع هيكل إداري يحدد المسؤوليات ويحدد المهام بدقة، فقد باتت أمراً ضرورياً باتجاه تدعيم وتعزيز مكانة البنوك في الاقتصاد وضمان تجنب مختلف المخاطر وعلى اختلاف تباينها.

قائمة المراجع:

- 1- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، القاهرة 2007.
- 2- زينب عوض الله، حوكمة الشركات: الأبعاد الغائبة، نظرة على الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية رقم (7) لسنة 2010، المقدم في الحلقة النقاشية بكلية الحقوق - جامعة الكويت حول قانون هيئة أسواق المال واللائحة التنفيذية في 2016/3/21.
- 3- سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الأخرى، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2009.
- 4- محمد شريف توفيق، قراءة من الإنترنت في حوكمة الشركات: الأهمية والمبادئ والمصطلحات، جامعة الزقازيق، الزقازيق، 2005.
- 5- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007.
- 6- مقدم وهيبة، احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية، الجزائر، غير مؤرخ
- 7- مركز المشروعات الدولية الخاصة، (CIPE)، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، القاهرة، 2008.
- 8- وزارة الاستثمار المصرية، مركز المديرين المصري، دليل قواعد حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، 2011.
- 9- Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies.

مواقع بالإنترنت:

- <http://www.uabonline.org/ar> - اتحاد المصارف العربية
- <http://www.cbk.gov.kw/ar/index.jsp> بنك الكويت المركزي
- <http://www.ibkuwt.com/ibk/web/ar> بنك الكويت الصناعي
- <http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-regulations-and-instructions/instructions-to-conventional-banks.jsp> موقع تعليمات البنك المركزي البيانات والاحصاءات
- <http://www.cbk.gov.kw/ar/legislation-and-regulation/cbk-regulations-and-instructions/instructions-to-conventional-banks.jsp> التعليمات الرقابية على البنوك التقليدية
- <https://www.bis.org/bcbs/index.htm?m=3%7C14> موقع بنك التسويات الدولية - لجنة بازل
- <http://www.cbk.gov.kw/ar/supervision/financial-units/foreign-banks.jsp> البنوك الأجنبية بالكويت
- <http://www.cbk.gov.kw/ar/supervision/financial-units/kuwaiti-banks.jsp> موقع البنوك الكويتية.

الصفحة	الموضوع
223	المقدمة
225	ماهية حوكمة البنوك
226	تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي
227	محددات الحوكمة في الجهاز المصرفي
227	مبادئ الحوكمة طبقاً للجنة بازل
228	أهداف لجنة بازل
228	من بازل 1 إلى بازل 3
228	بازل 1 وبازل 2
231	بازل 3
232	مبادئ الحوكمة
234	أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على الأسواق المالية
237	الإطار المؤسسي لحوكمة البنوك
238	حوكمة البنوك الكويتية
238	بنية القطاع المصرفي الكويتي
242	تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة
246	ما الذي يعيق حوكمة البنوك الكويتية
249	الخاتمة
250	المراجع